Document: EB 2007/92/R.5
Agenda: 5
Date: 29 November 2007
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها التاسعة والأربعين

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والتسعون
روما، 11–13 ديسمبر/كانون الأول 2007

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Luciano Lavizzari
مدير مكتب التقييم
رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: l.lavizzari@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها التاسعة والأربعين

1- يغطي هذا التقرير المداولات التي أجرتها لجنة التقييم خلال دورتها التاسعة والأربعين المنعقدة في 10 أكتوبر/تشرين الأول عام 2007، حيث تمت مناقشة البنود الثلاثة على جدول الأعمال وهي: (أ) برنامج العمل والميزانية المقترحة لمكتب التقييم لعام 2008؛ (ب) التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق؛ (ج) وقضايا أخرى.

2- وحضر هذه الدورة جميع أعضاء اللجنة (بلجيكا، الكاميرون، ألمانيا، الهند، إندونيسيا، المكسيك، نيجيريا، السويد) باستثناء سويسرا. ورحب رئيس اللجنة على وجه الخصوص بالسيدة Martine Van Dooren، من بلجيكا، التي تشارك لأول مرة في اجتماع للجنة التقييم. وشارك في الدورة أيضاً مراقبون من البرازيل، وأثيوبيا، وفرنسا، وغواتيمالا، ومالي، وجنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة. كما انضم إلى اللجنة مساعد رئيس الصندوق لدائرة إدارة البرامج، ومدير مكتب التقييم، والمديرة التنفيذية لخطة العمل، وسكرتير الصندوق، وآخرون.

3- **برنامج عمل وميزانية مكتب التقييم لعام 2008.** درست اللجنة برنامج عمل وميزانية مكتب التقييم لعام 2008، وأعربت عن دعمها الكامل للأولويات، والأنشطة التقييمية، والمتطلبات المقترحة من الموارد البشرية والمالية لمكتب التقييم لعام 2008. وأعربت اللجنة عن تقديرها للجهود التي بذلها مكتب التقييم لخفض الميزانية المقترحة لعام 2008، بالمقارنة مع الصيغة المقدمة في سبتمبر/أيلول استجابة لطلب كل من اللجنة والمجلس التنفيذي. وتقدمت اللجنة بعدد من الملاحظات والاقتراحات إلى مكتب التقييم للنظر فيها عند إعداده للصيغة النهائية من برنامج العمل والميزانية المقترحة لعام 2008 والذي سيُرفع إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول.

4- وفيما يتعلق ببرنامج عمل مكتب التقييم أكدت اللجنة أهمية ضمان مراعاة هذا البرنامج لمسائل التعلم الرئيسية المطروحة في التقارير السنوية لنتائج وأثر عمليات الصندوق التي تستحق تحليلاً أعمق في عمليات التقييم المقبلة. وعلى سبيل المثال فإن على المكتب أن يولي اهتماماً خاصاً في عمليات التقييم المنفردة التي سينفذها خلال عام 2008 إلى السياق القطري والوصول إلى الأسواق، وهما مسألتان مطروحتان في التقرير السنوي لهذا العام. وفي هذا السياق، فقد قررت اللجنة مناقشة التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق قبل بحث برنامج عمل وميزانية مكتب التقييم في المستقبل، عوضا عن دراستهما معا كبندين دائمين في دورة اللجنة في أكتوبر/تشرين الأول كما هو متبع حاليا.

5- واستجابة لطلب اللجنة الداعي إلى تحليل جهود الصندوق في ميدان ترويج الأنشطة الزراعية لقطاع أصحاب الحيازات الصغيرة في عمليات التقييم المقبلة، فقد لاحظ مكتب التقييم أن هذه المسألة ستلقى الاهتمام في سياق التقييم المشترك الذي سينفذ مع مصرف التنمية الأفريقي بشأن الزراعة في أفريقيا، وكذلك في عمليات التقييم المعنية للبرامج القطرية المقبلة، مثل البرنامج القطري للهند.

6- وفيما يتصل بالتقييم المشترك المشار إليه أعلاه، فقد شددت اللجنة على أهمية إطلاعها على أحدث المستجدات عن المراحل الأساسية للتقييم مع تقدم العملية في العام المقبل. وفي هذا الصدد أكد مكتب التقييم للجنة أنه سيزودها على النحو المناسب بكل المعلومات ذات الصلة بحلول نهاية هذا العام.

7- وبشأن دليل التقييم الجديد الذي يعده مكتب التقييم حالياً ويتضمن منهجياته وأساليب عمله المعززة، فقد أشارت اللجنة إلى أهمية مناقشتها للوثيقة قبل وضع هذا الدليل في صيغته النهائية في عام 2008.

8- وبشأن مسألة أخرى فقد اقترحت اللجنة أن يستطلع مكتب التقييم إمكانية وضع برنامج عمل ثلاثي السنوات وقابل للتعديل يوضح فيه إسهام هذا البرنامج في تحديد الأولويات الاستراتيجية للصندوق ونهجه التشغيلية. وفي هذا الصدد، وافق المكتب على إعداد اقتراح بشأن ذلك في وثيقة برنامج عمله لعام 2009.

9- وبحثت اللجنة الخيارات المتاحة لمواصلة تقوية مهمة الإشراف الموكلة إلى المجلس التنفيذي على وظيفة التقييم المستقل في الصندوق ومدى فعالية مكتب التقييم في الاضطلاع بهذه المسؤولية. ووافقت اللجنة على اقتراح المكتب الداعي إلى النظر إلى مهمة الإشراف على أنها نظام متكامل مؤلف من مكوِّنين متضافرين هما التدابير الدورية (مثل إخضاع مكتب التقييم لمراجعة أقران خارجية في المستقبل) والتدابير المتواصلة (مثل استخدام خبراء استشاريين مستقلين رفيعي المستوى وآلية داخلية لضمان الجودة داخل مكتب التقييم تتألف من استعراضات داخلية منتظمة وجيدة الهيكلة يقوم بها الأقران لجميع عمليات التقييم)، علماً بأن هناك عناصر من هذه المكونات قائمة بالفعل في الصندوق. وطلبت اللجنة إلى مكتب التقييم أن يقوم عام 2008 بإعداد اقتراح بشأن نظام للإشراف صالح للتطبيق في مجال رصد فعالية المكتب وجودة عمله في المستقبل.

10- وبناء على التوضيحات التي تقدم بها مدير البرنامج القطري لأوغندا، فقد أوصت اللجنة بأن يعفي المجلس التنفيذي مكتب التقييم من مهمة إجراء تقييم مرحلي لبرنامج الخدمات الزراعية الاستشارية على الصعيد الوطني في أوغندا، وهو مبادرة متعددة الجهات المانحة ويدعمها الصندوق. ومن الضروري منح هذا الإعفاء لأن سياسة التقييم في الصندوق تشترط إجراء تقييم مرحلي قبل دراسة الصندوق لإمكانية تمويل أنشطة متابعة عملية سابقة. وسيتيح هذا الإعفاء لشعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية توفير التمويل في نهاية المطاف لمرحلة ثانية من البرنامج، إذا ما وجد هذا مناسبا بعد إجراء تقييم شامل بتكليف مشترك من كل الجهات المانحة المعنية.

11- وبالنسبة للموارد البشرية والميزانية، فقد طلبت اللجنة إلى مكتب التقييم تحديد عدد موظفي الفئة المهنية وفئة الخدمة العامة في برنامج عمله النهائي المقترح رفعه إلى المجلس في ديسمبر/كانون الأول. وبشأن التوظيف، لاحظت اللجنة الفارق القائم بين بند الميزانية الفرعي المتعلق بتكاليف الموظفين، وبند أنشطة التقييم، المخصص أساساً للتعاقد مع الخبراء الاستشاريين. وفي هذا الصدد، أوضح مكتب التقييم أن تكاليف الموظفين الأضخم نسبياً ترجع إلى الزيادات التراكمية التي اعتمدتها لجنة الخدمة المدنية الدولية على مدى السنوات. وبالإضافة إلى ذلك فإن موظفي مكتب التقييم ينفقون قدراً متزايداً من الوقت في كل عملية تقييم للاضطلاع بدور أكثف وأوسع في أنشطة ضمان الجودة وفي دارة المعلومات المرتدة والتعلم، وهو جانب لا يمكن تكليف الخبراء الاستشاريين القيام به. كما أكد المكتب أنه استطاع، من خلال مكاسب الكفاءة، خفض احتياجاته من الموارد البشرية لعام 2008 بمقدار 1.5 وحدة وظيفية.

12- ومع تقدير اللجنة لتدابير خفض الميزانية المقترحة لعام 2008، فقد أعربت عن اعتقادها أن جودة عمليات التقييم والحاجة إلى تلبية متطلبات التقييم في الصندوق وكذلك طلبات التقييم الواردة من المجلس التنفيذي ينبغي أن تكونا من بين القوى المحركة المهمة التي تحدد مستوى ميزانية مكتب التقييم.

13- **التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق.** بحثت اللجنة التقرير السنوي الخامس لنتائج وأثر عمليات الصندوق الذي أعده مكتب التقييم. وعند عرض التقرير أوضح المكتب عدداً من المجالات التي يعتزم إخضاعها إلى مزيد من التحليل قبل وضع التقرير في صيغته النهائية التي سترفع إلى المجلس في ديسمبر/كانون الأول. وعلى هذا فقد قررت اللجنة مناقشة التقرير السنوي لهذا العام مرة أخرى، وبصورة استثنائية، خلال دورتها الخمسين في ديسمبر/كانون الأول قبل أن يدرسه المجلس. وأثارت اللجنة عدداً من المسائل لينظر فيها المكتب عند إعداده للوثيقة النهائية.

14- وفي تعليقه على التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق أبرز مساعد رئيس الصندوق المسؤول عن دائرة إدارة البرامج أهمية هذه الوثيقة باعتبارها تقديراً مستقلاً عن نتائج وأثر عمليات الصندوق مرفوعاً مباشرة إلى المجلس، وأثنى على مكتب التقييم على توفيره للمقارنات رغم الصعوبات. وأشار مساعد الرئيس إلى أن مقارنة الأداء على امتداد الأقاليم الجغرافية المختلفة هو سمة شائعة في الاستعراض السنوي للبنك الدولي عن الفعالية الإنمائية. كما أعرب عن تقديره للتحليل المعمق الذي قام به مكتب التقييم فيما يتعلق بموضوعي الاستدامة والابتكار، بما يعود بالفائدة على الإدارة.

15- وأبلغت اللجنة أن الإدارة لا تحبذ تقديم توصية إلى الصندوق بشأن اعتماد استراتيجية للاستدامة. وجرى التأكيد أيضاً على أن التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق يستند إلى مشروعات صُممت في أواسط التسعينات، وأنها قد لا تمتلك الأولويات الرئيسية ذاتها المعتمدة في المؤسسة اليوم (مثل البيئة، والوصول إلى الأسواق). وسيتم التطرق إلى هذه النقاط في سياق إعداد دليل جديد للتقييم ستنظر فيه اللجنة عام 2008.

16- ورأت اللجنة أن التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق مفيد وبالغ الوضوح، وأعربت عن تقديرها للعرض التمهيدي الذي أبرز عينة صغيرة نسبياً وغير عشوائية من المشروعات التي جرى تقييمها في سنة واحدة معينة. ونتيجة لذلك فإن التقرير يلتزم جانب الحذر في إجراء مقارنات لأداء عمليات الصندوق ونتائجه بين عام وآخر.

17- وأعربت اللجنة عن تقديرها بشكل خاص لإدراج أقسام مخصوصة بشأن موضوعين من موضوعات التعلم، وهما الاستدامة والابتكار، واللذين برزا في التقارير السنوية السابقة على أنهما من المجالات التي تتطلب اهتمام المجلس التنفيذي والإدارة في السعي لتعزيز الفعالية الإنمائية الشاملة للصندوق.

18- وفيما يتعلق بتأثيرات السياق القطري على عمليات الصندوق، أكدت اللجنة الحاجة لعدم النظر في السياق الوطني وحسب وإنما أخذ السياق الإقليمي وسياق المشروعات ضمن بلد معين في الحسبان أيضا. كما طلبت اللجنة إلى مكتب التقييم الاستفاضة في عرض مسائل التمايز بين الجنسين وأوجه التضافر بين عمليات الصندوق والأنشطة الممولة من الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة في الصيغة النهائية للتقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق.

19- وبالإضافة إلى ذلك طلب من مكتب التقييم إضافة معلومات عن عمر المشروعات المقيَّمة في تقرير هذا العام. وبالمثل طلبت اللجنة المزيد من الأمثلة عن الابتكارات التي روجها الصندوق، إلى جانب معلومات عن أصل هذه الابتكارات.

20- ولاحظ أعضاء اللجنة تحليلاً تجميعياً للنتائج من التقارير السنوية السابقة لنتائج وأثر عمليات الصندوق يغطي الفترة 2002-2006. ويستند هذا التحليل إلى عينة من المشروعات المقيَّمة على مدى عدة سنوات،

بالمقارنة مع النتائج المبلغ عنها المتعلقة بعام معين بمفرده (عام 2006 مثلا)، وهو ما قد يشير إلى الاتجاهات المحتملة. ورحبت اللجنة بهذا التحليل، غير أن أحد الأعضاء اعترض عليه أخذا بوجهة النظر أن هذا التحليل باعتباره لا يتسق مع روح التقرير السنوي الذي يُعنى أساساً بنتائج عام مخصوص بالمقارنة مع السنوات السابقة. وأكد هذا العضو أن تحليل الاتجاهات يمكن أن يخدم هدف المقارنة على نحو أفضل من التحليل التجميعي الذي قد يكون مضللاً للغاية. وقال إن من الواجب إخضاع الطرق الجديدة لعرض وتحليل النتائج والأثر في التقارير السنوية المقبلة لدراسة مسبقة من اللجنة.

21- وبشأن هذه المسألة (المشار إليها في الفقرة 20 أعلاه)، أجاب مكتب التقييم أن أسلوب توحيد نتائج التقييم من التقارير السنوية السابقة التي تغطي فترة متعددة السنوات قد ظهر بالفعل في كل التقارير السنوية ما عدا التقرير السنوي الأول، وأنه متبع في المؤسسات المالية الدولية الأخرى (مثلما هو الحال في الاستعراض السنوي عن الفعالية الإنمائية في البنك الدولي والاستعراض التقييمي السنوي في مصرف التنمية الآسيوي). وبالإضافة إلى ذلك، أشار مكتب التقييم أنه وخلال الإعداد لتقرير هذا العام تلقى مشورة من خبير إحصائي إنمائي تفيد بأن العينة الضخمة تمكّن التقارير السنوية من أن تقدِّر الأداء على نحو أكثر موثوقية في ضوء معايير تقييم مختلفة، لأنه يمكن التقليل من أي آثار تشويهية محتملة في تقدير الأداء على أساس عينة محدودة وغير عشوائية من المشروعات المقيَّمة في سنة واحدة عند أخذ عينة أكبر من البيانات لفترة خمس سنوات (2002-2006). وبالإضافة إلى ذلك فإن العينة الأكبر توفر مصدراً أمتن للدروس المستفادة والقضايا العامة.

22- ومع الإقرار بأهمية التعامل مع مسألة الاستدامة على وجه السرعة، فقد شاطر بعض أعضاء اللجنة الإدارة رأيها القائل بأنه قد لا يكون من الضروري للصندوق وضع استراتيجية كاملة للاستدامة. وعوضاً عن ذلك، فقد اقترحت اللجنة معالجة الاستدامة على نحو متكامل ضمن الاستراتيجية القطرية ودورة المشروعات.

23- وطرح موضوعان آخران سيتطلبان المزيد من التأمل في المستقبل. الأول، أنه مع التقدير بأن التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق يتعلق في غالبه بالعمليات السابقة والمنجزة، فقد أكدت اللجنة أهمية تركيز التقرير بقدر كاف على الجهود والتغييرات الأخيرة المنفذة في ظل خطة عمل الصندوق لتحقيق فعاليته الإنمائية. وطلبت اللجنة إلى مكتب التقييم سد الفجوة القائمة بين الماضي والحاضر، وذلك مثلاً من خلال الإقرار بصورة جلية بالمبادرات والتغييرات الأخيرة.

24- وساندت اللجنة الاقتراح الداعي إلى أن يعالج مكتب التقييم السياق القطري وكذلك أحد المجالات الضعيفة للأثر (مثل الوصول إلى الأسواق) باعتبارهما من موضوعات التعلم الأساسية في التقرير السنوي القادم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد دعمت اللجنة فكرة قيام مكتب التقييم، بالتعاون مع دائرة إدارة البرامج، بإطلاق جهود على مستوى المؤسسة بأسرها لاكتشاف السبل والوسائل اللازمة للتعزيز المنتظم لأنشطة الرصد والتقييم على مستوى المشروعات. ولاحظت اللجنة أن هذه القضايا تتباين من حيث التعقيد والطبيعة، ولذلك فإن معالجتها ستتطلب درجات متفاوتة من جهود مكتب التقييم وموارده.